جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية

قراءة في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

THE NATIONAL LIBERATION AND CONFLICT RESOLUTION THROUGH PEACEFUL MEANS

رشاد توام

Rashad Twam

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 39/2011 (عربي)
نموذج طلبة الدراسات العليا
Birzeit University Working Paper 2011/39 (ARA)
Graduate Students Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2011

*** Sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS). The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of IALIIS, BZU. The IALIIS can be reached at: ialiis@birzeit.edu**

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University Working Paper Series

التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية

قراءة في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

رشاد توام

1 - مقدمة

"جميع الثورات تنتهي باتفاقيات... وليس بالإمكان الحصول على كل شيء"[1]

ياسر عرفات

كان لظهور حركات التحرر الوطني ارتباطا بإقرار القانون الدولي المعاصر بحق الشعوب في تقرير المصير، فجاءت حركات التحرر كيانات منبثقة عن تلك الشعوب فيما يعد الخطوة الأولى، للمطالبة بهذا الحق، بإنشاء المنظمة السياسية أو الممثل الذي سيعبر عن رغبة الشعب بتقرير المصير، وتمثيل مصالحه في النظام الدولي، فيما تعد بـ"المؤسسة ما قبل الدولة"، والتي تتمتع بالشخصية القانونية المقرة، بمعنى أهلية تحمل الالتزامات واكتساب الحقوق، بشكل مؤقت وعرضي إلى حين إقامة الدولة التي تتمتع بالشخصية القانونية الدائمة. وقد اختلفت أسماء هذه المؤسسات التمثيلية، فعرف منها الجبهات الوطنية والشعبية، وجيوش التحرر الوطني، والحكومات الثورية (المؤقتة أو الانتقالية)، ومنظمات التحرير.

انتهجت حركات التحرر الوطني الكفاح المسلح تعبيرا وأداة للمطالبة بتقرير المصير، إلى جانب بعض التجارب التي انتهجت أساليبا سلمية ومثالها "النموذج الغاندي" في الهند، باعتماد أشكالا من "المقاومة المدنية" كالعصيان المدني والمقاطعة الاقتصادية. ذلك ويخضع تخيّر أي من الأسلوبين (العنف والمقاومة السلمية) لطبيعة كل صراع على حده، فوجدت عدد من التجارب التحررية التي استطاعت تحقيق أمانيها

[1]: Rubin, Barry. (1994). "Revolution Until Victory?: The Politics and History of The PLO". London: Harvard University Press, p. I

بتقرير المصير بدون انتهاج العنف، وأغلب التجارب الأخرى "توجت" نضالها التحرري بإبرام اتفاقيات جلاء أو حكم ذاتي مع العدو، تنتقل عبرها كمرحلة انتقالية إلى إقامة الدولة المستقلة.

هذا ولم يأتِ جنوح أي من حركات التحرر إلى السلام، وحل الصراع بالطرق السلمية، هروبا من اللاشرعية (الكفاح المسلح) إلى الشرعية، فقد حظي الكفاح المسلح المنتهج من قبلها، بطابع الشرعية بموجب جملة من الوثائق والمقررات الدولية، تتصدرها اتفاقيات جينيف (1949)، والبرتوكول الإضافي الأول (1977) تحديدا، الذي شمل ضمن النزاعات الدولية النزاعات المسلحة التي تقودها حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية. وبذلك تحققت المساواة بين طرفي النزاع (الدولة القائمة بالاستعمار أو الاحتلال وحركة التحرر الوطني) من حيث الحقوق والالتزامات. وفي ذات السياق جاءت جملة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبذلك فإن جنوح حركات التحرر لتسوية الصراع بالطرق السلمية جاء نتيجة لقرارها بسلوك هذا المسار، وتسوية الصراع سلما بانتهاج إحدى أو مختلف وسائل حل الصراع من مفاوضات ووساطة وتحكيم وسواها.

إن إقدام حركات التحرر الوطني على اتخاذ مثل هذا القرار، في الغالب، لم يكن نتاجا محضا لرؤية مثالية بتفضيل الحلول السلمية على العنفية، وهي التي لاقت بداية تنكر عالمي لحقها في تقرير المصير، وإنما كان نتيجة لتفاعل جملة من العوامل ولظروف الدولية المحيطة بها من الخارج، هذا من جهة، وبنيتها التحتية والتنظيمية والعوامل الداخلية المؤثرة على صنع السياسة الخارجية من جهة أخرى، وهي في ذلك غالبا ما لا تتخلى عن خيار الكفاح المسلح، بل تبقيه لتلوح به وتدعم به الخيار السلمي، ومن أجمل العبارات دلالة في هذا الخصوص مقولة الرئيس الراحل ياسر عرفات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1974، بقوله: "جئتكم بغصن الزيتون في يدٍ، وبندقية الثائر في يدٍ، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي". وقرر المقطع الأخير ثلاث مرات، للتأكيد عليه، وكانت عيون الحاضرين شاخصة إلى جراب مسدسه، وهي تصفق له، وهو أول متحدث من غير ممثلي الدول يتحدث من خلال هذا المنبر العالمي.

في هذه الدراسة يعرض الباحث – بشكل أساسي – لتجربة منظمة التحرير الفلسطينية في جنوحها لخيار تسوية صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي بالطرق السلمية، والمفاوضات أساسا، منذ العام 1974 الذي شهد إعلان البرنامج السياسي المرحلي، الذي تضمن هدف المنظمة في إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

جزء من أرض فلسطين – بما عني عدول عن فكرة تدمير إسرائيل بداية، وإقامة الدولة الديمقراطية تاليا – وحتى مطلع التسعينيات بتوقيع اتفاقية أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، لتبدأ مرحلة حكم ذاتي انتقالية، ولتطول بعد ذلك وتستمر قرابة العقدين.

هذا ولم تقتصر العلاقات الصراعية لحركات التحرر الوطني على علاقتها مع العدو المباشر، الدولة القائمة بالاستعمار أو الاحتلال، بل وجدت أشكالا من العلاقات الصراعية بينها وبعض الدول الأخرى الداعمة للعدو المباشر، وبعض الدول المناصرة لتلك الحركات (الأردن، مصر، سوريا، لبنان، العراق، وليبيا في التجربة الفلسطينية) والتي اختلفت معها في رسم السياسة الخارجية لكل منها وتنفيذها. وكما سبق وأشير قبل قليل إن هذه الدراسة تعرض بشكل أساسي لعلاقة تلك الحركات بالعدو المباشر، ولخصوصية وضع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع بحضورها المكتشف والداعم للجانب الإسرائيلي ماديا ومعنويا، وسع نطاق هذه المعادلة لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كعدو أو طرف صراع غير مباشر. دون أن يعني ذلك عدم الإشارة إلى العلاقات الصراعية بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية التي تواجهت معها صراعيا في فترات معينة، بما يخدم الفكرة الأساسية للورقة.

يتطلب تناول فكرة هذه الدراسة تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول في الإطار النظري، ونعرض فيه لثلاثة موضوعات أساسية، نفرد لكل منها فرع مستقل، أما الفرع الأول فنعرض فيه لحق تقرير المصير، باعتباره مناط قيام حركات التحرر الوطني، وعملها، وتخيرها في ذلك بين الأساليب العنيفة والسلمية، التي تعتبر بحد ذاتها أدوات لتقرير المصير. أما الفرع الثاني فنعرض فيه لحركات التحرر الوطني، الأشخاص الدوليون الجدد، وفي الفرع الثالث نناقش ندية حركات التحرر الوطني للدول القائمة بالاحتلال أو الاستعمار، بما يعني طرفيتها الندية في الصراعات الدولية، ليصير بإمكاننا الحديث عن حل هذه الصراعات بالطرق السلمية، وهو ما نناقشه بتركيز على التجربة الفلسطينية في القسم الثاني من الدراسة.

في القسم الثاني نفرد ثلاثة فروع، نعرض في الأول للتحولات السياسية الكبرى التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية في الفكر والممارسة تجاه العدو الإسرائيلي، أما الفرع الثاني فنعرض للسياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية من حيث "السلوك"، والعوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى لمحة موجزة حول النشاط

الدبلوماسي للمنظمة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، فيما نعرض في الفرع الثالث لمنظمة التحرير وجهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

2 - في الإطار النظري

2-1 حق تقرير المصير

نظرا لعدم تعريف تقرير المصير "Self-Determination" في ميثاق الأمم المتحدة[2]، أو أي من المواثيق أو القرارات الدولية، بوصف جامع مانع، جاء في شرح ماهيته جملة من التعريفات التي تباينت وفقا للمدارس الفقهية التي ينتمي إليها أي من المعرفين، ومن ذلك التباين حول كون تقرير المصير حق للشعوب أم للأمم أم للأقاليم المستعمرة أم للدول أم لجميعها، فنجد من يقصره على إحداها أو بعضها، ونجد من يشملها جميعها.

أثيرت هذه المسألة عند وضع العهدين الدوليين لحقوق الإنسان (1966)، فاستقرت المناقشات على حذف كلمة الأمة (Nation) من مشروع تلك الاتفاقيات مكتفية بكلمة "الشعوب"؛ وذلك خشية من توسيع نطاق الحق ليشمل الجماعات القومية في الدول المستقرة بما يهدد وحدة الدول بسبب دعوات الانفصال[3]. ومن ذات المنطلق تم تفسير مصطلح "الأمم" في متن المادة (2/1) من ميثاق الأمم المتحدة[4] بأن المقصود به الدول

[2]: يكاد يتفق جل من كتبوا حول تقرير المصير أن التضمين الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة لهذا المفهوم كان بمثابة صك الاعتراف الرسمي بشرعيته، وإدخاله ضمن منظومة القانون الدولي، وإن اختلفوا فيما بعد بإلزاميته كمبدأ وحق قانوني. ذلك دون إغفال للجذور التاريخية والأسس النظرية لهذا الحق الذي تبنته الثورتين الفرنسية (1789-1799) والروسية (1917)، ونادى به ثلاثة من الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية، ولو بمدلولات سياسية مغايرة هم "توماس جيفرسون" (1802)، و"جيمس مونرو" (1823) فيما عرف بـ"مبدأ مونرو"، إضافة إلى "وودرو ويلسون" (1918/1917) فيما عرف بالمبادئ الأربعة عشر لويلسون، التي جاء بها لتنظيم عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى.

[3]: الغنيمي، محمد طلعت. (1993). "الغنيمي الوسيط في قانون السلام". الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 34، وأيضا: سلطان، حامد. وعائشة راتب. وصلاح الدين عامر. (1987). "القانون الدولي العام". القاهرة: دار النهضة العربية، ص 341-342

[4]: جاء فيها ضمن مقاصد الأمم المتحدة: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

وليس الجماعات القومية الموجودة في داخل أقاليم الدول الأعضاء[5]، وبذلك بقي الخلاف جدالا حول تعريف "الشعوب".

من جملة التعريفات العامة لتقرير المصير ما قدمه "برزيتازنجك" بقوله بأنه "حق الشعب أو الأمة لتقرر، بحرية، وبنفسها دون ضغوط خارجية، وضعها السياسي والقانوني بوصفها كيانا منفصلا، ويفضل أن يكون ذلك في شكل دولة مستقلة. ويشمل حق تقرير المصير الحق في اختيار شكل الحكومة والنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[6]. يتضح من هذا التعريف أن تقرير المصير يؤخذ أكثر من بعد في تحليل المضمون، فاستحدثت مصطلحات جديدة ذات علاقة من قبيل "تقرير المصير الديمقراطي (الداخلي)"، و"تقرير المصير الوطني (الخارجي)"، و"تقرير المصير الفيدرالي"[7]، وهي كما يتضح دلالة لأشكال تقرير المصير التي تنشدها الشعوب، والتي قد تتكرر لدى أحد الشعوب أكثر من مرة فيما يعرف بـ"إعادة تقرير المصير"[8]. ولا شك أن ما يعنينا في هذا المقام، وارتباطا بحركات التحرر الوطني عموما، والسياق الفلسطيني خصوصا، هو "تقرير المصير الوطني (الخارجي)، بزوال الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

هذا وقد أثار مبدأ تقرير المصير جدلا فقهيا واسعا حول تقدير القيمة الإلزامية له، وفقا للتضمين الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الصادرة بخصوصه عن الجمعية العامة للأمم المتحدة[9]، كونهما يشكلان

[5]: سلطان وراتب وعامر، مرجع سابق، ص 340

[6]: فضل، سلمان قادم آدم. (2002). "حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات أريتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان". دراسات استراتيجية (78)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 16-17

[7]: فضل، مرجع سابق، ص 16. وفي ذات السياق: القراعين، يوسف محمد يوسف. (1983). "حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير". عمان: دار الجليل للنشر، ص 36-37

[8]: ذلك أن "أشخاص تقرير المصير" تشمل كل من الشعوب المستقلة والشعوب غير المستقلة، ومن المتصور أن يقرر الشعب غير المستقل مصيره بالاستقلال، ليعاود بعد الاستقلال ليقرر مصيره مجددا بتخير أي من الأنظمة السياسية الاتحادية. انظر في هذا: عكاوي، ديب. (1997). "حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة". عكا: مؤسسة الأسوار، ص 52 وما بعدها. وأيضا: القراعين، مرجع سابق، ص 30-35

[9]: كان للجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها "نادي عالمي وديمقراطي" شكلت فيه الدول حديثة الاستقلال الحجم الأكبر، إسهام كبير في تكريس رسمية الشرعية التي يحظى بها تقرير المصير في النظام والقانون الدوليين، بإصدارها جملة من القرارات الدولية التي أكدت على تقرير المصير كأحد أهم الحقوق التي يكفلها القانون الدولي، من منطلقات تصفية الاستعمار التقليدي بداية، قبل أن يدخل المفهوم في موضوعات أخرى غير مناهضة الاستعمار، كمناهضة السيطرة الأجنبية (الاحتلال) والتصدي لأنظمة التمييز العنصري.

الأساس التشريعي لهذا المفهوم. يضاف إليهما، بما ليس عليه خلاف، التضمين الذي جاء به العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في العام 1966[10]، باعتبارهما معاهدتين شارعتين ذوات طابع إلزامي. كذلك لتقرير المصير حضور، ولو خجول، في قرارات مجلس الأمن[11]، إضافة إلى فتاوى وقرارات محكمة العدل الدولية[12]، وقرارات عدد من المنظمات واللجان الدولية والإقليمية، أبرزها "وثيقة هلنسكي" الأوروبية.

وفي الإجمال، بالإمكان القول أن الاعتبار القانوني لتقرير المصير مر بثلاث مراحل، تدرج فيها من مرحلة عدم الاعتراف به ضمن القانون الدولي، مرورا بالاعتراف به بشكل محدود في "الشؤون السياسية والقانونية"[13]، وصولا إلى الاعتراف به بشكل يشمل، إضافة للقانونية والسياسية، الشؤون الاقتصادية[14]، وهو ما عرف بـ"حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي"[15]، والذي يعتبر ركنا أساسيا لتكامل وتحقيق مفهوم حق تقرير المصير "السياسي".

ومن المحطات البارزة في مسيرة تقرير المصير ما شهده العام 1960، بإصدار القرار رقم (1514) الموسوم بـ"إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وفي العام 1970 أصدرت الجمعية العامة جملة من القرارات، من بينها القرار (2625) الموسوم بـ"إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة"، وقد عادت الجمعية العامة في العام 1994 لتطالب، في قرارها رقم (151/49)، الدول بالتنفيذ الكامل والأمين لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير المصير. وقد صدر عنها مؤخرا (العام 2007) قرارها رقم (295/61) الموسوم بـ"إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية". ليعاود التأكيد على المضمون الذي جاء به القرار (1514)، إضافة إلى تفصيله لبعض مضمون تقرير المصير بحق الشعوب في "الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها".

[10]: انظر: المادة الأولى المشتركة بين العهدين.

[11]: أشار مجلس الأمن في ديباجة بعض قراراته، في أكثر من مناسبة، إلى استنادها على تقرير المصير، والتأكيد على ما جاءت به الجمعية من قرارات ذات صلة وخصوصا القرار (1514)، ومن ذلك قراراته المتعلقة بروديسيا الجنوبية واستقلال ناميبيا والأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية. كما شهدت تجربة المجلس إقرار عدد من استفتاءات تقرير المصير كما في حالة تيمور الشرقية. انظر: علوان، محمد. ومحمد الموسى. (2008). "القانون الدولي لحقوق الإنسان: المصادر ووسائل الرقابة". الجزء الأول. عمان: دار الثقافة، ص 54-55

[12]: من ذلك قراراتها المتعلقة باستقلال ناميبيا (منذ العام 1970) وحق تقرير المصير للصحراء الغربية (منذ العام 1975)، وفتواها المتعلقة بتشييد إسرائيل للجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية.

[13]: في ممارسة الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت الدورة الثانية عشرة في العام 1957 نقطة التحول باستخدام كلمة "حق" بدلا لكلمة "مبدأ" التي استخدمت قبل هذا التاريخ، وكانت فاتحة ذلك في القرار رقم (1188). انظر: القراعين، مرجع سابق، ص 28

[14]: الشريف، صالح. (2000). "تقرير المصير: دراسة فقهية مقارنة". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 14، ص 388-389. كما أنظر بهذا الخصوص: حسين، عدنان السيد. (1998). "حق تقرير المصير: القضية الأرمنية نموذجا". بيروت: مركز الدراسات الأرمنية، ص 21 وما بعدها. وأيضا: القراعين، مرجع سابق، ص 25 وما بعدها.

[15]: يتضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي، وفقا للبعض، ثلاثة مضامين أساسية: الأول، حق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي إضافة إلى نظمها السياسية والاجتماعية والثقافية وفقا لإرادة شعبها غير المشوبة بالتدخل أو الإكراه أو التهديد الخارجي. أما المضمون الثاني لهذا الحق

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

2-2 حركات التحرر الوطني

حركات التحرر الوطني هي "كيانات منظمة تكافح من أجل تقرير مصير الشعب الذي تمثله والذي يعيش على تراب يطالب بسيادته عليه"[16]، وهي بذلك تستمد كينونتها "من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب وتتخذ عادة من أقاليم البلاد المحيطة حرما لها تستمد منه تموينها وتقوم عليه بتدريب قواتها"، ويعتبر بالتالي المجال الحيوي لها. وتركز جهودها – ارتباطا بإمكانياتها – "على تحدي الإرادة الغاصبة لا على هزيمة جيوش الاحتلال في حرب منظمة"[17]. وقد استعملت هذه التسمية تمييزا لهذه الحركات عن الجماعات الإرهابية وحركات التمرد والمجموعات الانفصالية التي تطلب بالانفصال عن الدولة أو الوطن الأم[18].

هذا وقد وصفت حركات التحرر الوطني من قبل أغلب من كتبوا حولها، من غير المناهضين لفكر التحرر الوطني، بأنها بمثابة "المؤسسة ما قبل الدولة"[19]، تأتي ككيان معنوي تنتقل بشعبها إلى الدولة ككيان منشود. ذلك ويطلق عليها البعض توصيف كيانات "مكافحة للدول/ counter-states"، تسعى قيادتها (اللجنة المركزية) لتضطلع بممارسة مهام الحكومة[20]، وذلك تمييزا لها عن الكيانات "المكافحة للمجتمع/ counter-

فمؤداه "حق الشعوب في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ويتلخص المضمون الثالث في السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية ضمن الحدود الإقليمية. انظر: سعد الله، عمر إسماعيل. (1986). "تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر". الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 11–16. كما انظر في هذا الموضوع: واصل، مرجع سابق، ص 317–320.

[16]: مزيودات، الحارث. (1989). "دولة فلسطين: 5 دراسات قانونية حول فلسطين في الأمم المتحدة". تونس: الإعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص 11. وأيضا: مزيودات، الحارث. (1988). "مشاركة حركات التحرر الوطني في الدبلوماسية المتعددة الأطراف: منظمة التحرير الفلسطينية". الصداقة، عدد 5، ص 89

[17]: الغنيمي، مرجع سابق، ص 347–348. وفي ذات السياق: Walter, Op, para. 8-9

[18]: المجذوب، محمد. (2004). "القانون الدولي العام". ط 5. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 212–213

[19]: انظر: عكاوي، (1997)، مرجع سابق، ص 34. وفي ذات السياق: نمر، أحمد. (1985). "منظمة التحرير الفلسطينية كشخص في القانون الدولي المعاصر". القدس: نقابة المحامين، ص 10، وأيضا: الطائي، عادل أحمد. (2009). "القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص". عمان: دار الثقافة، ص 318. و: عريقات، خالد. (1992). "منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية". موسكو: دار التقدم، ص 28

[20]: Bell, J. Bowyer. "Contemporary Revolutionary Organizations". p. 514

society" التي لا تسعى للإطاحة بنظام الحكم القائم، وإنما التغيير في المجتمع دون المواجهة مع السلطة القائمة[21].

ووفقا لفكرة "المجال الحيوي" سابقة الذكر، يذهب البعض باتجاه التمييز بين حركات التحرر الوطني وحركات المقاومة[22]، ففي الوقت الذي تكافح فيه حركات التحرر السلطة المغتصبة من خارج الأرض المغتصبة، تتواجد حركات المقاومة في داخل هذا الإقليم. إضافة إلى ذلك، عادة ما يكون أفراد حركات المقاومة أشخاص مدنيين حملوا السلاح للدفاع عن أرضهم، اتفاقا وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، بينما يغلب على أفراد حركات التحرر الوطني صفة التفرغ للعمل النضالي، وغالبا ما يصنفون كـ"عسكريين"، وفي كثير من الأحيان برتب عسكرية وفقا لقوانين خدمة عسكرية وأنظمة ضبط وربط عسكريين، وبالتالي يرتبطون باتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والبرتوكول الإضافي الأول.

كان لهذا التمييز أثر على تعدد المصطلحات المعبرة عن كفاح الشعب لتقرير مصيره، كـ"المقاومة"، و"الكفاح المسلح"، و"حروب التحرير"[23]، ذلك وهناك من يذهب تجاه عدم التمييز بين أي منها، فيرى في تلك المفاهيم مرادفات لمعنى واحد، دون التمييز على أساس التبعية والخضوع سلطة قانونية أو واقعية[24].

---

[21]: من الأمثلة التقليدية على الحركات المكافحة للمجتمع "Counter-Society" الجماعات الإسلامية، التي قد تتخلى عن هذا الوصف لتخرط ضمن مفهوم الكيانات المكافحة للدول "Counter-State"، انظر في ذلك وفي التفريق بين المفهومين:

Pavlova, Elena. (2006). "From Counter-Society to Counter-State: Jemaah Islamiyah According to PUPJI". Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore. p. 7-8 (23/2/2011) http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=27881

[22]: انظر: الفتلاوي، سهيل حسين. (2009). "الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة". عمان: دار الثقافة، ص 97 وما بعدها. وأيضا: عكاوي، ديب. (2002). "القانون الدولي العام". عكا: مؤسسة الأسوار، ص 176-177.

[23]: يأخذ المفهوم الأخير (حروب التحرير) في الأغلب مدلول واسع يندرج ضمنه المقاومة الشعبية المسلحة بمعناه الضيق وكافة أشكال النضال الأخرى. انظر: حسن، هيثم موسى. "التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية". رسالة دكتوراه في الحقوق من جامعة عين شمس، بإشراف الدكتور عبد العزيز محمد سرحان. 1999، ص 211-214.

يعرف ديفيد غليزير "حروب التحرير الوطني-War of National Liberation" بأنها: نزاع مسلح بين عدد من عديمي الجنسية (أو البلا دولة – stateless) أو حركة تحرر وطني، يسعون/ تسعى إلى الاستقلال، والقوة الاستعمارية أو الاحتلالية، أو النظام العنصري، من أجل السيطرة على الإقليم الذي يسعى الاستقلال. وينقل نويل هيغنس تعريف عن ناتيلينو روزوتي بأن حروب التحرير تعني: "الكفاح المسلح الذي يشنه الشعب من خلال حركة تحرر ضد الحكومة القائمة للحصول على تقرير المصير. ويشير غليزير إلى أن هذا المفهوم قد وضع خلال القرن العشرين، في سياق التنافس بين الدول الاشتراكية والرأسمالية، وبين القوى الاستعمارية والحركات القومية الناشئة، فيذكر أن بدايات استعمال المصطلح كان في الكتابات الماركسية-اللينينية، انظر:

في النتيجة، نذهب إلى استعمال مفهوم حركات التحرر الوطني بمفهومها الضيق في النطاق الأول، ناهيك عن تماهي التمييز بين كل من المفهومين في السياق الذي خبرته التجربة الفلسطينية التي نعرض لها بشكل مخصوص في هذه الدراسة، والتي أرتبط فيها نشاط المقاومة الداخلية بقيادة منظمة التحرير في الخارج، وقد توج ذلك في الانتفاضة الشعبية نهاية الثمانينيات التي جمعت بين النضال السلمي المدني والمقاومة المسلحة.

هذا وقد انتهجت حركات التحرر الوطني الكفاح المسلح تعبيرا وأداة للمطالبة بتقرير المصير، إلى جانب بعض التجارب التي انتهجت أساليب سلمية ودبلوماسية ومثالها "المنهج الغاندي"[25] في الهند باعتماد أشكالا من "المقاومة المدنية" كالعصيان المدني والمقاطعة الاقتصادية، فيما عرف بـ"الساتياغراها". ويقصد بالمقاومة المدنية "أي نشاط غير مسلح أو غير عنيف، يقوم به الشعب أو جزء منه، يمثل في جوهره عصيانا للسلطة القائمة". ومن الأشكال الأخرى للمقاومة المدنية: "عدم التعاون"، و"الحكومة الموازية"[26]. ذلك ويخضع تخيّر أي من الأسلوبين (العنف والمقاومة السلمية) لطبيعة كل صراع على حده، فكثير من التجارب الثورية التي استطاعت تحقيق أمانيها بتقرير المصير بدون انتهاج العنف[27].

Glazier, David W. (2010). "War of National Liberation". Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, Heidelberg and Oxford University Press, para. 1, 5 (14.12.2010) www.mpepil.com

Also: Higgins, Noelle. (2009). "The Regulation of Armed Non-State Actors: Promoting The Application of The Laws of War to Conflicts Involving National Liberation Movements". Human Rights Brief, Westlaw International, p. 1 (11.01.2011) http://international.westlaw.com

[24]: من ذلك ما ذهب إليه محمد شوقي حافظ، الذي يرى أن المقاومة الشعبية المسلحة تعني "أي نشاط تقوم به الشعوب ضد مستعمريها أو محتلي أرضها أو من يمارسون ضدها تفرقة عنصرية صارخة وصريحة، أو هي تعني بصفة عامة نضال الشعوب المسلح من أجل الحصول على الحق في تقرير المصير"، انظر: حافظ، محمد شوقي عبد العال. (1992). "الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي". [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 124-125، 278 وما بعدها.

[25]: نسبة إلى "المهاتاما موهانداس غاندي".

[26]: انظر: حافظ، مرجع سابق، ص 282-287

يقصد بالحكومة الموازية قيام الشعب بتجاهل مؤسسات السلطة القائمة من تعليم وقضاء وصحة، واستبدالها بمؤسسات شعبية. ومن ذلك من خبرته الثورة الفلسطينية الكبرى (1936) بتشكيل المحاكم الثورية، وما شهدته انتفاضة الحجارة (1987) لأشكال من المقاومة المدنية التي كان من انجازاتها نجاح المجلس الإسلامي الأعلى في أحقية حراسة المسجد الإقصى، إضافة إلى تحسين طروف الأسرى.

[27]: جار، تيد روبيرت. وجاك جولدستون. (2003). "مقارنات ودلالات سياسية". في "ثورات أواخر القرن العشرين". تحرير: جاك جولدستون، وتيد روبيرت جار، وفاروق موشيري. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أو شهيوة، ومحمود محمد خلف. بنغازي: دار الرواد، ص 600-603.

2-3 ندية حركات التحرر الوطني في الصراعات الدولية

حظى الكفاح المسلح (المقاومة) المنتهج من قبل حركات التحرر الوطني، إضافة لمبرراته الفلسفية[28]، بطابع الشرعية بموجب جملة من الوثائق والمقررات الدولية، تتصدرها اتفاقيات جينيف (1949)، والبرتوكول الإضافي الأول (1977) تحديدا، الذي شمل ضمن النزاعات الدولية النزاعات المسلحة التي تقودها حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية (المادة: 4/1)، وما لذلك ارتباطا بالوضع القانوني للمحاربين وشرعية نضالهم، واستحقاقهم لوصف "أسير حرب" إذا ما وقعوا في أسر العدو. ويرتبط بذلك أيضا المساواة بين طرفي النزاع (الدولة وحركة التحرر الوطني) من حيث الحقوق والالتزامات (المادة: 3/96/ب). وقد اعتبر صدور هذا البرتوكول انعكاسا لتنامي دور حركات التحرر الوطني، وانتصارا للنظرية الحديثة في المقاومة، بتوفير أقصى حماية ممكنة لحماية أفراد المحاكمة[29].

وفي ذات السياق جاءت جملة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرت، في غير ذي مرة وفي أكثر من مناسبة، شرعية المقاومة والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية، مؤكدة على صلتها وإدراجها ضمن "النزاعات الدولية" بالمعنى الوارد في اتفاقيات جينيف[30]، كذلك حرصت على التفريق بين الإرهاب والنضال من أجل تقرير المصير[31]. وقد ذهبت في قرارها المتعلق بتعريف العدوان، رقم (3314) في العام 1974، إلى استثناء نضال الشعوب في تقرير المصير من وصف العدوان. بل أكثر من ذلك فقد تم التأكيد على ضرورة قيام المنظمات التابعة للأمم المتحدة بـ"تقديم المساعدات المادية والمعنوية الضرورية لحركات

[28]: أخذ الفقه يناقش هذا الموضوع في إطار "نظرية حروب التحرير الوطنية– War of National Liberation"، ومؤداها هذه النظرية "أن من حق أي شعب استعادة إقليمه المغتصب بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح من خلال حركات التحرر الوطني". انظر: رفعت، أحمد محمد. وصالح بكر الطيار. (1998). "الإرهاب الدولي". باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص 133–134

[29]: انظر: حسن، مرجع سابق، ص 279 وما بعدها.

[30]: من ذلك القرارات: (2105) في العام 1965، و(2189) لعام 1966، و(2465) في العام 1968، و(2621) و(2625) و(2627) في العام 1970، و(2787) في العام 1971، و(3070) و(3103) في العام 1973، و(3246)، في العام 1974.

[31]: من ذلك القرارات: (3034) في العام 1972، و(147/32) في العام 1977، و(61/40) في العام 1985.

التحرير الوطنية للأقاليم المستعمرة"[32]، إضافة إلى اعتبار أي محاولة لقمع كفاح الشعوب أمرا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وجملة من المواثيق الدولية، ناهيك عن اعتباره أمرا يهدد السلم والأمن الدوليين.

وإذا ما صحت المقاربة بين حق البقاء كأحد أبرز الحقوق الرئيسية للدول، وما ينبثق عنه من حق في الدفاع الشرعي، وحق الشعوب وحركات التحرر المنبثقة عنها في المقاومة، باعتبارهما "وجهين لعملة واحدة" وفقا لما ذهب البعض في وصفهما[33]، فإن اللجوء إلى الكفاح المسلح، من قبل حركات التحرر الوطني، يدخل في مشمول "الدفاع الشرعي" كاستثناء على مبدأ عدم اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة (مادة 51). إضافة إلى التأسيس على مبدأين آخرين وهما "حق تقرير المصير" و"ضمان احترام حقوق الإنسان"[34]. وبالتالي يكون اللجوء إلى استعمال القوة وفقا لمشمول المبدأ القانوني "jus ad bellum"، بمعنى "الحق في شن الحرب"[35]، أو "مبدأ اتخاذ القرار بالحرب – War-Decision Law"، وتكون بالتالي متمتعه بمضمون المبدأ القانوني "jus in bello " بمعنى القواعد واجبة المراعاة خلال الاشتراك في الحرب، أو "War-Conduct Law" وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني من حيث الحقوق والواجبات[36].

وهكذا، وبما يعتبر جوهر فكرة هذا الفرع، هجرت فكرة قراءة ظاهرة حركات التحرر الوطني في السياق الذي جاءت فيه "اتفاقيات لاهاي القديمة التي عالجت الصور التقليدية للصراع الداخلي المسلح"، التي جاءت في

32: من ذلك القرار رقم (2980) الصادر في العام 1972.

[33]: حسن، مرجع سابق، ص 210

[34]: يؤسسها البعض على المبادئ الثلاث، وعرض لها آخرون ضمن حقي الدفاع الشرعي وتقرير المصير، فيما قصرها البعض على حق الدفاع الشرعي، انظر بهذا الخصوص: حافظ، مرجع سابق، ص 95، 123–124، 131–134. و: حسن، مرجع سابق، ص 353 وما بعدها. و: نمر، مرجع سابق، ص 17–18.

[35]: See: Greenwood, Christopher. (1987). "The Concept of War in Modern International Law". The International and Comparative Law Quarterly, Vol. 36, No. 2. p. 288-290. British Institute of International and Comparative Law, Cambridge University Press, JSTOR (22.12.2010)

[36]: انظر في هذين المبدأين العامين وعلاقتهما بالحروب التي تشترك فيها حركات التحرر الوطني:

O'Brien, William. (1995). "The Rule of Law in Small Wars". Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 541, p. 37-46 *Sage Publications, Inc.* and *American Academy of Political and Social Science* are collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access to *Annals of the American Academy of Political and Social Science.* (23/12/2010)

مرحلة تاريخية علا فيها وقع "نظرية مترنيخ" بشأن "تقديس الاستقرار الداخلي"، إضافة إلى "نظرية طاعة السكان للسلطة المحتلة"، وهو التوجه الذي جاءت مخالفة له اتفاقيات جنيف (1949)[37]. وبالتالي شرعنت ندية حركات التحرر الوطني للدول والسلطات القائمة بالحكم على أرضها، وكانت منظومة اتفاقيات جنيف وجملة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسناد القانونية التي أرست هذه القاعدة التي بالإمكان الإنطلاق منها للحديث عن حل الصراعات الدولية بالطرق السلمية، وبدونها يتخذ الحديث مسارا لمستويات أخرى من تسوية الصراعات غير الدولية.

3 - منظمة التحرير الفلسطينية والتسوية السلمية للصراع

3-1 التحولات السياسية في فكر وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية

منذ نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية مطلع عشرينيات القرن العشرين والفلسطينيون يسعون لاعتراف المجتمع الدولي بحقهم في تقرير المصير وإقامة "كيانهم المنشود" (الدولة)، من خلال إقامة "كيان معنوي" ينقلهم إلى ذلك الهدف الأسمى، وقد زاوج الفلسطينيون في نضالهم السياسي بين الكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسي.

ارتبط النضال الفلسطيني منذ البداية بالسعي لتقرير المصير بإقامة الدولة الفلسطينية، فبالإضافة إلى المحاولات التي جاءت قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية[38]، فقد تطور وتمحور المفهوم الفلسطيني الرسمي للدولة المنشودة إلى حوالي خمسة تصورات أساسية[39].

---

[37]: انظر: الغنيمي، مرجع سابق، ص 349-353. وفي ذات السياق: حافظ، مرجع سابق، ص 125-131

[38]: من ذلك تقديم جملة من المقترحات لإقامة دولة فلسطينية (عربية) وفقا لمبدأ التقسيم، كقرار الجمعية العامة سابق، ومقترح حكومي أمريكي بتقسيم فلسطين إلى (7) دويلات، ثلاثة عربية، وثلاثة يهودية، وواحدة (القدس) دولية. انظر:

Faris, Fuad. (1974). "A Palestinian State?: Notes on the Palestinian Situation after the October War". MERIP Reports, No. 33, p. 5-6, 24-27

[39]: انظر في تفصيل ذلك: ابراش، إبراهيم. (2004). "مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور". السياسة الدولية، مجلد 39، عدد 157، ص 32 وما بعدها. وأيضا: ابراش، إبراهيم. (1989). "مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". الوحدة، عدد 53، ص 241 وما بعدها. و: سيغال، جيروم. (1989). "تكوين الدولة الفلسطينية: إستراتيجية للسلام". القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، ص 26-29. و:

أما التصور الأول، فاستمر منذ قيام المنظمة، بميثاقها القومي في العام 1964، وحتى استبداله بالميثاق الوطني في العام 1968، وكان يتمثل بتحرير فلسطين لتكون جزءا من دولة الوحدة العربية، ليظهر بتعديل الميثاق – الذي بات يعرف بـ"الميثاق الوطني" – تصور جديد حول دولة فلسطينية وطنية عربية على حدود العام 1948. أما في العام 1969 فظهر تصور دولة فلسطين الديمقراطية، وما هي إلا خمس سنوات ليظهر تصور "السلطة الوطنية الفلسطينية"، وفقا لما جاء به البرنامج المرحلي. أما الصورة الخامسة فظهرت بإعلان الاستقلال في العام 1988 الذي تبنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقا لمقررات الشرعية الدولية[40]. يضاف إليها تصور سادس، بدى عليه في تحليلنا طابع المراوغة، وهو فكرة الكونفدرالية مع الأردن – عقب الخروج من لبنان – التي لاقت ترحيبا من قبل المجلس الوطني في دورته (16) في آذار/ مارس 1983، وهو اتحاد كونفدرالي قائم بين دوليتن مستقلتين[41].

يتضح أن تعاقب تصورات الكيان المنشود تعبر عن تحولات منهجية عميقة في الفكر والممارسة السياسيين الفلسطينيين، وهناك من يرى أن هذ التحولات، بشكل عام، لم تأت فجأة وإنما مهدت لها طبيعة بناء منظمة التحرير وتكوينها. فيصف أحد الدارسين دورة حياة المنظمة بالانطلاق بالشعارات الكبيرة، فالانتقال إلى

Salim, Qais. (1974). "Resistance and National Self-Determination in Palestine". MERIP Reports, No. 28, p. 9

Also: Hovsepian, Nubar. (2004). "Palestinian State Formation, Political Rent, and Education Policy: Development and the Construction of Identity". PhD Thesis, Major Professor: Kenneth Erickson. The City University of New York - The Graduate Faculty in Political Science, 2004, p. 77-78

And: Cobban, Helena. (1984). "The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics". Cambridge: Cambridge University Press, p. 16-18.

[40]: نقرأ في التجربة الجزائرية مثل تعدد هذه المشاريع، التي ارتبط كل منها بأحدا القيادات التحريرية التي تعاقبت أو تعاصرت في التجربة النضالية، انظر: غريمال، هنري. (1994). "حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا: منذ 1919 وحتى الوقت الحاضر". دراسات سياسية وفكرية (16). ت: صباح كعدان. دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ص 428. وأيضا: العسلي، بسام. (1986). "نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي". ط 2. بيروت: دار النفائس، ص 107. و: طلاس، مصطفى. وبسام العسلي. (1984). "الثورة الجزائرية". دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص 76–78

[41]: فرج، عصام الدين. (1998). "منظمة التحرير الفلسطينية: 1964–1993". المعادي: مركز المحروسة لبحوث والتدريب والنشر، ص 80–81

الجدلية الثورية والسياسية، ثم رفع شعارات أقل ثباتا من مرحلة التأسيس، وبالتدرج وصولا إلى ما أطلق عليه "اللامشروطية في العمل السياسي"[42].

تقرأ هذه التحولات في تطور نظرة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الوسائل السلمية لحل الصراع، وخصوصا منذ العام 1974 الذي عرضت فيه المنظمة بموجب برنامجها السياسي المرحلي، على الطرف الآخر، إمكانية التفاوض. وبذلك فقد تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية في صراعها مع إسرائيل عن محتوى أو فكر "المباراة الصفرية"، التي تستوعب مقارباتها النظرية أي حلول توفيقية، إذ أن أي مكسب لأي من الطرفين يعتبر خسارة مباشرة وبذات القدر للطرف الآخر. ذلك في الوقت الذي لم تغادر فيه مقاربات هذه "المباراة" – حتى مطلع التسعينيات، وربما حتى الآن – أذهان القيادة الإسرائيلية التي لم ترى في صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا صرورة فناء أي من الطرفين، وبالتالي عدم إمكانية الاتفاق على حلول وسطية.

وفي هذه التجربة قلب للأدوار في تجربة تحررية أخرى، وهي حالة الصراع بين جبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت تمثل مباراة صفرية من قبل "الفيتكونغ"، فيما كانت تمثل مباراة غير صفرية من قبل الولايات المتحدة[43]. وربما لذلك علاقة بنظرة الولايات المتحدة إلى الأرض الفيتنامية كمصلحة لا إقليم، بينما ليس بإمكان إسرائيل النظر إلى الأرض إلا كإقليم تجب السيطرة عليه دون منازع أو شريك أو محاصص.

3-2 السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية

3-2-1 سلوك السياسة الخارجية

[42]: انظر: خليفة، محمد أحمد. "منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني". رسالة ماجستير في التاريخ، بإشراف: عبد العزيز عياد. كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، 2005، ص I

[43]: توفيق، سعد حقي. (2000). "مبادئ العلاقات الدولية". عمان: دار وائل للنشر، ص 129-130

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

بغرض توصيف الأنماط الرئيسية للسلوك السياسي الخارجي لمنظمة التحرير، استعمل محمد السيد سليم اقترابا خاصا، في تحليل السياسة الخارجية والمقارنة خصوصا، يعرف بـ"اقتراب الأحداث الدولية– International Events"، وذلك بالاستناد على بيانات "بنك المعلومات الخاص بالصراع والسلام (COPDAB)"، والذي يوثق بشكل إلكتروني معلومات تاريخية مكثفة للأحداث الدولية، في الفترة (1948–1978)، لنحو (135) فاعلا دوليا، من ضمنهم منظمة التحرير الفلسطينية[44].

وقد أحصى سليم الأحداث الدولية ذات العلاقة بالمنظمة ما بين عامي 1964–1978، فوجدها (102,727) حدث، وقد رتبها في جدول بمصفوفات مزدوجة، من حيث الفاعلين (سلوك المنظمة تجاه فاعل دولي، وسلوك ذلك الفاعل الدولي تجاه المنظمة)، ومن حيث شقي التعاون والصراع[45].

ومن الملاحظات المستنتجة من هذا الاقتراب القائم على الكم[46]: تزايد العدد الإجمالي للأنشطة السياسة الخارجية للمنظمة مع الزمن، وتقاسم عدد أو حجم هذه الأنشطة مناصفة بين المنظمة والفاعل الدولي المقابل من حيث المبادرة. وقد غلبت الطبيعة "الصراعية" – في المتوسط – على السلوك الخارجي للمنظمة بنسبة (3) إلى (1) للسلوك "التعاوني"، إلا أنها أخذت تقترب من التعادل في نهاية الفترة المحددة. هذا وقد بدا أن منطقة الشرق الأوسط تمثل مجال الحركة الرئيسي للسياسة الخارجية للمنظمة.

إذا ما أردنا تقديم بعض الأمثلة، نجد على صعيد التفاعلات بين المنظمة والولايات المتحدة (بكلا بالمعنيين الصراعي والتعاوني)، قد شهدت ارتفاعا طرديا مع الزمن، أكثر من تفاعلات أي من الدول العربية بالولايات المتحدة، وقد جاءت في المعدل بنسبة (3) بالمعنى الصراعي إلى (1) بالمعنى التعاوني. أما التفاعلات مع الاتحاد السوفيتي فقد كانت على عكس ما اتسمت به التفاعلات مع الولايات المتحدة. هذا وتبقى الصين الفاعل الدولي الوحيد الذي احتفظ بعلاقات ايجابية مع المنظمة منذ العام 1965. وفيما يتعلق بالتفاعلات

[44]: انظر بخصوص بنك المعلومات هذا وآلية عمله: سليم، محمد السيد. (2002). "السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية". في: "السياسات الخارجية للدول العربية". علي الدين هلال، وبهجت القرني (تحرير). ت: جابر سعيد عوض. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص 458–459

[45]: انظر هذا الجدول: سليم، مرجع سابق، ص 460–461

[46]: المرجع السابق، ص 459–463

بين المنظمة والدول العربية، فقد اتسمت بـ"الكثافة والتكرار"، وقد رجحت كفة التفاعلات الصراعية على كفة التفاعلات التعاونية بنسبة (10%). وبالطبع اتسمت علاقات المنظمة بإسرائيل بالصراعية المطلقة[47].

هذا ويشار إلى أنه لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية، بشكل صريح، بين منظمة التحرير وأي من الدول التي ارتبطت معها في علاقات دبلوماسية، وإن كانت خبرت المنظمة عدد من حالات التجميد في العلاقات أبان توتر العلاقات مع عدد من الأنظمة العربية، كالأردن وسوريا وليبيا، بالإضافة إلى إيران أبان الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أنها لم ترقى إلى مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية. يستثنى من ذلك قرار المنظمة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، في العام 1979، استجابة للقرار العربي بذلك، احتجاجا على توقيع اتفاق "كامب ديفيد" بين إسرائيل ومصر، على الرغم أن هناك من يشير إلى المنظمة في الواقع حافظت على تمثيلها لدى مصر، ولكن بشكل مخفض وغير رسمي[48].

3-2-2 العوامل المؤثرة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

تؤثر في صنع السياسة الخارجية لأي كيان سياسي جملة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية، بالسلب والإيجاب، ولكن في النتيجة يكون لوجودها أثر واضح في سلوك السياسة الخارجية. على الصعيد الداخلي يشار تقليديا إلى الموارد الطبيعية والمستحدثة للكيان السياسي، والتي عادة ما يصطلح عليها بـ"المقدرات القومية"، من مساحة وموقع جغرافي ومقدّرات مادية، إضافة إلى شكل النظام السياسي، وفسحة الديمقراطية التي يرتبط بها وجود المعارضة والجماعات الضاغطة، ناهيك عن شخصية القائد السياسي. وعلى الصعيد الخارجي تتأثر السياسة الخارجية بالنظام الدولي السائد، والتفاعلات في هذا الوسط بين الدعم والضغوطات الخارجية.

هذا وقد افتقرت المنظمة – وهو حال أغلب حركات التحرر الوطني – إلى جغرافيا وطنية أو حتى مضيفة ثابتة، ومقدرات طبيعية تقليدية، ذلك أن تجربتها في التأسيس لنظام اقتصادي وطني، وعلى الرغم من

[47]: انظر في تفصيل ذلك: المرجع السابق، ص 463 وما بعدها.

[48]: انظر: الأشعل، مرجع سابق، ص 220-224

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

النجاحات المؤقتة والأهداف المرحلية، لم يكن لها طابع الاستقرار والديمومة؛ وذلك بفعل الهجمات الإسرائيلية على مقومات هذه المقدرات، مما دفع المنظمة إلى الارتكان على المساعدات الخارجية، وخصوصا العربية، التي كانت دائما موضع مساومة بالمنح والحجب، وصولا حد ايشاك المنظمة على الإفلاس مطلع التسعينيات "مجازاة" لها على "دعمها" للعراق في حرب الخليج الثانية.

وبذلك قد يكون من المهم تخصيص التناول لاثنين من أبرز محددات السياسة الخارجية لمنظمة التحرير، والتي تفاعل فيها الخارجي بالداخلي، من خلال تدخل بعض الحكومات العربية، بل والصديقة أحيانا، مثل الاتحاد السوفيتي إلى حدا ما[49]، بالضغط على قيادة المنظمة اقتصاديا بتقليل أو حجب الدعم المالي الذي تعهدت به بشكل رسمي، والعمل على تأليب بعض الفصائل أو الجماعات المعارضة على مناهضة القيادة، بأشكال وصلت حد الخروج عن أعراف العمل السياسي الذي حاولت قيادة المنظمة تكريسه في التجربة النضالية الفلسطينية.

وقد ساعد تدخل بعض الأنظمة العربية في الشؤون الداخلية للمنظمة، أو كان سببا في تدخلها، جملة من العوامل التاريخية والجغرافية والديموغرافية والسياسية، التي حكمت تعاطي وتفاعل تلك الأنظمة مع القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى الدرجة العالية من الانكشاف والقابلية للاختراق اللاتي اتصف بهما بناء المنظمة، وذلك بحكم طبيعة نشأتها[50].

تعددت سبل التدخل العربي في شؤون المنظمة، فشكلت أغلب تلك الأنظمة "منظمتها الفلسطينية الخاصة" لتنخرط في الثورة الفلسطينية، ولتشغل حيزا في هيكلية المنظمة، بل ولتقاسمها مواردها، وأحيانا تتسلم – بغير وجه حق– مخصصات المنظمة المستحقة لها عند الدول العربية[51]. وفي كثير من الأحيان دفعت بعض تلك المنظمات لافتعال أزمات إقليمية ودولية بهدف إحراج المنظمة، وتصديع ارتباطاتها وصداقاتها الدولية، بل وبالأخص مساراتها السلمية في تسوية الصراع. ومن جهة أخرى عملت بعض الأنظمة على تأليب جمعات

[49]: لم يكتفي الاتحاد السوفيتي بدعم بعض الفصائل الأصلية على حساب المنظمة، وإنما ذهب وفي ظل الجنوح الوطني لتلك الفصائل، إلى إنشاء منظمته الخاصة، وقد عرفت بمنظمة "أنصار".

[50]: سليم، مرجع سابق، ص 420

[51]: فرج، مرجع سابق، ص 114–115

داخل كبريات الفصائل الفلسطينية، وخصوصا فتح، على شق عصا الطاعة، وصولا إلى المواجهة الدموية بهدف خلق "القيادة البديلة"، فيما وصفه البعض بـ"الفئوية" كإحدى "السمات الرئيسية للسياسة الفلسطينية"، والتي كان نتاجها "تفريخ" العديد من الفصائل الصغيرة عن الفصائل الكبيرة[52]. وبهاتين الصورتين ما يعكس تدخلا غير مباشرا في شؤون المنظمة.

كذلك لم تستبعد بعض الأنظمة العربية، الأردن وسوريا تحديدا، خيار التدخل والمواجهة العسكرية المباشرة، كما في مجازر أيلول الأسود في الأردن، ومجازر مخيم تل الزعتر وطرابلس في لبنان من قبل النظام السوري. ومن صور المواجهة المباشرة أيضا عدم إيفاء هذه الأنظمة بالمستحقات المالية للمنظمة لديها، سواء بموجب التزاماتها المالية وفقا لقرارات الجامعة العربية، أو بقيامها بدور جباية الضريبة من الفلسطينيين لحساب المنظمة[53]. وقد كان يبرر عدم الالتزام هذا إما بالتعذر للصعوبات المالية، أو بالتبجح بعدم رضائها على سياسات المنظمة[54]. وقد أدى سلاح المال إلى الحد من حرية المنظمة في سياستها الخارجية، بشكل وجدت المنظمة فيه ذاتها "رهينة" في يد كثير من الدول العربية، على حد تعبير الرئيس عرفات[55].

وضعت قيادة المنظمة، وفتح تحديدا[56]، نصب أعينها منذ البداية أن الأنظمة العربية ستجهد ذاتها في التدخل في شؤون المنظمة، لذلك عمدت منذ البداية، حركة فتح أولا والمنظمة تاليا، إلى الإعلان مبكرا عن عدم التدخل في شؤون العربية، ورفضها في المقابل عدم التدخل العربي في شؤونها، بل ونصت على ذلك في أبرز وثائقها الأساسية، ولكن كل هذه التحوطات لم تحل دون وقوع المحظور[57].

---

[52]: انظر: البديري، موسى. (1994). "هامبتي دامبتي: الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية". في: "حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية". برهان غليون وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 213-214

[53]: انظر: فرج، مرجع سابق، ص 130-131

[54]: سليم، مرجع سابق، ص 429

[55]: المرجع السابق، ص 429

[56]: يقول صلاح خلف (أبو اياد): تبهت فتح منذ تأسيسها لحقيقة مقولة "كل الثورات التي تولد في فلسطين، تجهض في العواصم العربية". انظر: خلف، صلاح. (1980). "فلسطيني بلا هوية". اريك رولو (محاور). ت: نصير مروة. القدس: مؤسسة صيام للدعاية والنشر، ص 65

[57]: يقول صلاح خلف: "أخلينا بين أنفسنا وبين الأنزلاق في تعرجات العلاقات العربية مشتغلين، طائعين أو كارهين، بالسياسة، بالمعنى السيء للكلمة". انظر: خلف، مرجع سابق، ص 327. كما انظر في هذا السياق: كوبان، هيلينا. (1984). "المنظمة تحت المجهر". ت: سليمان الفرزلي. لندن: منشورات هاي لايت، ص 305-308

كان لاستيعاب المنظمة لمختلف الايدولوجيات والفئات بأنه شكل نقطة قوة ونقطة ضعف في آن معا، أما نقطة الضعف، وهي تعنينا في هذا المقام، فتمثلت بتساهل المنظمة مع الفصائل الموالية للأنظمة العربية، بشكل أثر في المحصلة النهائية على قرارات السياسة الخارجية للمنظمة، وهي التي مكنت تلك الفصائل من التصويت، وإشغال مراكز هامة في المنظمة، حتى مع اضمحلال حجمها، فبات التوافق في الآراء – على صعوبته – الآلية المعتمدة في صنع القرار السياسي الفلسطيني[58]. كل ذلك حرصا على وحدة الصف الوطني، ونأيا بنفسها عن مواجهة الأنظمة العربية الداعمة لتلك الفصائل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة المنظمة انتزاع تلك الفصائل من أحضان الوصاية العربية وتمكينها من المشاركة في صنع القرار الوطني[59]، وبذلك اعتبرت المنظمة من قبل البعض نموذجا ايجابيا لوحدة الصف التحرري[60].

هذا وقد زاد من قدرة تلك الفصائل على مناكفة المنظمة والقرار الوطني، احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية، وعلاقاتها الدولية، إلى حد ما، والأهم من ذلك ماليتها الخاصة التي لم تكن تخضع لمراقبة الصندوق القومي[61]. وهو ما تسبب، في وجود أجهزة موازية لأجهزة المنظمة، منها ذات علاقة بالشؤون الخارجية[62]، وأخرى بالتمويل، مما أسهم في بعض الأحيان بالحد من سلطات هياكل المنظمة.

ختاما يشار إلى إن ظاهرة الصراع داخل الثورات عموما، يكون مناطه تنوع مشارب الفكر السياسي والأيدولوجي لدى القوى الثورية، وقد خبرته مختلف التجارب الثورية[63]، وفي الحالة الفلسطينية أضيف إليه واقع التشتت، وتتدخل الأنظمة العربية.

---

[58]: البديري، مرجع سابق، ص 213–214

[59]: البديري، مرجع سابق، ص 218–220. وأيضا: فرج، مرجع سابق، ص 131

[60]: See: Bell, Op. p. 515

[61]: فرج، مرجع سابق، ص 114–115

[62]: المرجع السابق، ص 99

[63]: انظر بخصوص التجربة الجزائرية الخلافات بين فرحات عباس ومصالي الحاج وبن يوسف وغيرهم: العسلي، مرجع سابق، ص 107 وما بعدها. وانظر خارطة تظهر "التنظيمات الحزبية والتكتلات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التحرك القومي (1924–1954)"، وتفرعاتها واشتقاقاتها: المرجع ذاته، ص 174، 177–148. ذلك إلا أن الخلافات بخصوص التجربة الجزائرية لم ترقى لمرحلة الفجوة بين القيادة والقاعدة الجماهيرية، وإن

3-2-3 النشاط الدبلوماسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية

خبرت منظمة التحرير الفلسطينية أشكالا مختلفة من النشاط الدبلوماسي، التي يحد حجم الدراسة من التعرض لها بشكل مفصل، إلا أنه بالإمكان وصفها بالإجمال من خلال الإشارة إلى حصولها على الاعتراف الإقليمي والدولي، منذ 1974، وتناميه تصاعدا حتى إعلان الدولة الفلسطينية في العام 1988، لتشهد التجربة الفلسطينية اعترافات دولية موسعة بالدولة التي لم تقم بعدا على الأرض[64].

خلال تلك الفترة خبرت التجربة الفلسطينية أشكالا من التمثيل الدبلوماسي المراوح بين الكامل (السفارات) والجزئي (الممثليات)، والدائم والمؤقت، إلا أنه كان – في الغالب – قد اقتصر على التمثيل الإيجابي دون السلبي، بمعنى إنشاءها لممثليات في الخارج، دون مقدرتها على استقبال ممثليات الدول لديها، بسبب افتقارها للأرض الوطنية وانتقال مقر قيادتها بين ثلاثة عواصم عربية[65].

شكلا آخر للنشاط الدبلوماسي لمنظمة التحرير تمثل في عضويتها الكاملة في المنظمات الإقليمية، وبمركز المراقب (في الغالب) في المنظمات الدولية، ودبلوماسية المؤتمرات، واللتين تعرفان معا بـ"الدبلوماسية المتعددة الأطراف"، والتي حاولت من خلالها – من بين أهداف أخرى – جلب إسرائيل لتسوية الصراع سلما، وتحت إشراف الشرعية الدولية والأمم المتحدة بشكل خاص.

كانت في مرحلة من المراحل ستؤدي إلى القضاء على الحركة التحررية برمتها، بسبب نفي القيادة خارج الوطن الأمر الذي تسبب بتدني الوعي السياسي لدى المنظمات التي بقيت في مكانها. انظر: طلاس والعسلي، مرجع سابق، ص 87، 601

[64]: تنوعت الاعترافات بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، بين القانوني والواقعي، وقد تراوح عدد الدول التي اعترفت بها بين (100–130) دولة، منها (61–87) دولة منحت مكاتب المنظمة وضعا دبلوماسيا كاملا. انظر: الأشعل، عبد الله. (1988). "المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية". القاهرة: دار النهضة العربية، ص 210–212 (يشير إلى 100 دولة، بينها 87 دولة منحت مكاتب المنظمة وضعا دبلوماسيا كاملا). وأيضا: سرحان، عبد العزيز محمد. (1989). "مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية: دراسات في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي". القاهرة: دار النهضة العربية، ص 47 (المرجع صادر في العام 1989، ويشير إلى 127 دولة). و: كتن، هنري. (1999). "قضية فلسطين". ت: رشدي الأشهب. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ص 128 (المرجع طبعة مترجمة صادرة في العام 1997، ويشير إلى 130، بينها 61 دولة منحت مكاتب المنظمة وضعا دبلوماسيا كاملا).

[65]: الأشعل، مرجع سابق، ص 219–220.

وعلى هذا الصعيد تجدر الإشارة إلى أن عضوية منظمة التحرير الفلسطينية – إلى جانب دول وحركات تحرر وطني أخرى – في حركة عدم الانحياز، التي جاءت تعبيرا عن فكرة الحياد الإيجابي، تمثل تعبيرا عن جنوح المنظمة وحركات التحرر الوطني الأخرى إلى تسوية الصراعات الدولية بالطرق السلمية، وهي أحد أبرز مبادئ حركة عدم الانحياز، إلى جانب سياسة التعايش السلمي، ورفض الأحلاف العسكرية.

هذا وقد خبرت حركات التحرر الوطني الطرفية في جملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، مع مختلف أشخاص القانون الدولي، بالإمكان حصرها في خمس أشكال رئيسية[66]: يتمثل الشكل الأول بالمعاهدات الخاصة بتنظيم الكفاح المسلح وإدارته، ومن ذلك الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومات لبنان (1969 و1970 و1973)[67]، والأردن (1970)، وسوريا (1976)، وتونس (1982). ومن ذلك أيضا التفاهمات الشفوية والمكتوبة بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحكومتي تونس والمغرب حول إشراف الجبهة على قواتها المرابطة على أراضي الدولتين[68]. وكذلك بخصوص التجربة الفلسطينية مع حكومات الدول العربية التي رابطت فيها كتائب من جيش التحرير الوطني[69].

[66]: انظر: البرغوثي، معين. ورشاد توام. (2010). "النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: التشريعات الناظمة للأمن والقضاء الثوري". سلسلة القانون والأمن (3). رام الله: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، ص 30–31. وفي ذات السياق: المجذوب، مرجع سابق، ص 215–216. و: الأشعل، مرجع سابق، ص 67–70. و: قاسم، أنيس فوزي. (1981). "الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام". مجلة شؤون فلسطينية، عدد 114، ص 26–27. و: عريقات، مرجع سابق، ص 52.

[67]: أشارت أغلب الدراسات اتفاقية القاهرة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية بوصفها الاتفاقية الأولى للمنظمة، إلا أن "محمد شحادة" يشير إلى أن المنظمة سبق لها وأن وقعت اتفاقيتين مع الحكومة الأردنية قبل تاريخ الاتفاقية المذكورة، إحداها في نهاية العام 1965 وقد وقعها أحمد الشقيري عن الجانب الفلسطيني، والسفير الأردن في القاهرة عن الجانب الأردني، أما الاتفاقية الثانية ففي شباط/ فبراير 1966. انظر: شحادة، محمد. (1988). "العلاقات ين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني: 1964–1967". الكاتب، عدد 102، ص 41–43

[68]: قاسم، مرجع سابق، ص 20

[69]: ومن الأمثلة الأخرى على هذا الشكل من الاتفاقيات، في السياق الفلسطيني، الاتفاقية الموقعة بين المنظمة وألمانيا الشرقية في العام 1979، حول تبادل المعلومات الاستخباراتية بخصوص الولايات المتحدة وإسرائيل (Rubin, Op, p. 39)، وأيضا مذكرة التفاهم (الاتفاق) بين المنظمة والكتيبة النرويجية التابعة لـ(UNIFIL) في لبنان. انظر نص موجز الاتفاقية:

Becker, Jillian. (1984). "The PLO: The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization". New York: ST Martins Press, p. 203

أما الشكل الثاني من الاتفاقيات، فيتمثل بالمشاركة في وضع الوثائق المؤسسة للمنظمات الدولية والمعاهدات الجماعية الشارعة والانضمام إليها، ومن ذلك مشاركة حركة تحرير ناميبيا في اتفاقية قانون البحار في العام 1982[70]، وانضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى "اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي" في العام 1983.

ويتمثل الشكل الثالث بالمعاهدات الثنائية مع دول مستقلة، أو حركات تحرر وطني أخرى، بخصوص التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتعاون الاقتصادي، ومن ذلك الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة في العام 1981 مع الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا السابقتين، إضافة لعدد من الدول الإفريقية، مثل الكونغو، وإثيوبيا، والسنغال، وغيرها كثير[71]. ويتمثل الشكل الرابع من الاتفاقيات، في تلك التي تندرج ضمن إطار القانون الدولي الإنساني، ومثالها الاتفاقيات الموقعة عن طريق طرف ثالث بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، كما في حرب 1982[72]، وتبادل الأسرى كما في الصفقة التي توسط فيها الصليب الأحمر الدولي في تشرين ثاني/ نوفمبر 1983[73]. ويدخل ضمنه أيضا اتفاقيات منظمة التحرير الفلسطينية مع الرسميات العربية الأردنية واللبنانية والسورية، سابقة الذكر، والتي أتت – في بعض أهدافها – لوقف الأعمال العسكرية التي نشبت بين الطرفين في كل حالة. وفي هذا النوع من الاتفاقيات، وإن كانت لم تحسم أغلبها الصراع، إلا أن فيها احتكام للتسوية السلمية للصراع الآني، والذي يتمثل بالمواجهة.

أما الشكل الخامس، وهو ما يعنينا أساسا في هذا المقام، وكان لأجله التقديم السابق، فيتمثل بـ"اتفاقيات الاستقلال"، التي توقعها حركات التحرر مع السلطات القائمة بالاستعمار أو الاحتلال، ومثالها "اتفاقية إيفيان" الموقعة بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية في آذار/ مارس 1962[74]، و"اتفاقية باريس" بين الولايات

[70]: المجذوب، مرجع سابق، ص 216

[71]: خبرت التجربة الجزائرية أيضا توقيع مثل هذا النوع من الاتفاقيات، ومن ذلك الاتفاقية السرية مع الحكومة المغربية التي اتفق بموجبها الطرفان على عدم شرعية تخطيط الحدود الجزائرية–المغربية، الذي فرض عشوائيا من قبل فرنسا، واتفقا على معالجة الوضع بشل ودي، عن طريق المفاوضات بين الطرفين بعد الاستقلال. انظر: قاسم، مرجع سابق، ص 20

[72]: انظر في مفاوضات الانسحاب: كتن، مرجع سابق، ص 171 وما بعدها.

[73]: الأشعل، مرجع سابق، ص 69

[74]: المجذوب، مرجع سابق، ص 215

المتحدة وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية (الفيتكونغ)[75]، و"اتفاقية أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية مطلع التسعينيات. وقد جاءت تلك الأخيرة عقب جهود ومحاولات عدة لمحت من خلالها القيادة الفلسطينية لتسوية الصراع سلما، منذ 1974، وهو ما نعرض له في الفرع التالي.

3-3 منظمة التحرير الفلسطينية وجهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط

على الرغم من تلمس القيادة الفلسطينية لحقيقة التجاوب الدولي مع صدى المدافع وأزيز الرصاص أكثر من آهات الألم وشكاوي المظلوم، أخذت الرسمية الفلسطينية منتصف السبعينيات تتبنى حلولا أكثر سلمية، وأقل راديكالية، باستيعابها لأشكال أخرى من النضال، وهو التوجه الذي نلمح بداية تبلوه منذ العام 1971، فيما جاء في مقررات الدورة الثامنة للمجلس الوطني، بأن الكفاح المسلح هو "الكيان الرئيسي وليس الوحيد للنضال"، وأن جميع أشكال النضال الأخرى يجب أن تتوازى مع خط الكفاح المسلح باستقامة وثبات[76].

يشار إلى أن المفاوضات التي قادت إلى توقيع هذه المعاهدة بدأت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد بدأت الاتصالات بين الجانبين في أيلول/ سبتمبر 1959، دون أن تعترف الحكومة الفرنسية قانونيا بالكيان الناشئ وإنما اعتراف واقعي، وقد علقت المفاوضات في حزيران/ يونيو 1961 لعدم الاتفاق على ثلاث نقاط رئيسة هي: "وضع الأقلية الأوروبية، ووضع الصحراء الجزائرية، وإقامة هدنة مشتركة". وقد استأنفت المفاوضات فيما بعد، ليمثل الجزائر فيها من قبل جبهة التحرير الجزائرية وليس الحكومة المؤقتة، وليتفق الطرفان على إيقاف العمليات العسكرية، وتنظيم استفتاء جماهيري بخصوص الاستقلال. وقد تم خلال الفترة الانتقالية، أسوة بالتجربة الفلسطينية لاحقا، انشاء سلطات عامة انتقالية تشمل مفوض سام، ومجلس تنفيذي مؤقت (انظر: غريمال، مرجع سابق، ص 438-444). هذا وقد سبق مفاوضات ايفيان مفاوضات عقدت في كل من مولان (حزيران/ يونيو 1960)، ولوسيرن (نهاية 1960)، كما جاءت مفاوضات ايفيان على مرحلتين: الأولى في آذار/ مارس 1961، والثانية في اكتوبر من ذات العام. انظر: ختاوي، محمد. (2008). "دبلوماسية المقاومة: ما يمكن تعلمه ولو بعد نصف قرن". العرب الأسبوعي، 2008/7/19، ص 11.

هذا ويؤرخ آخرون لبدء المفاوضات في جزيران/ يونيو 1960، بينما ما شهده أيلول/ سبتمبر 1959 هو إقرار الرئيس الفرنسي "ديغول" بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ولكن بعد أربع سنوات، فيما عد محاولة لكسب الوقت وأوهان الشعب الجزائري (انظر: طلاس والعسلي، مرجع سابق، ص 44-46). ذلك فيما يشير البعض إلى بدء الاتصالات السرية في نيسان/ ابريل 1956 بالقاهرة، التي جاءت على شكل عدة اجتماعات بين قيادات فرنسية (الحزب الاشتراكي) وجزائرية (الجبهة الوطنية). انظر: ختاوي، مرجع سابق، ص 11.

[75]: قاسم، مرجع سابق، ص 20. وأيضا:

Nasaar, Jamal. (1991). "The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to The Declaration of Independence". New York: Praeger Publishers, p. 44

[76]: انظر: فرج، مرجع سابق، ص 76

وقد أتى هذا التحول من باب التعاطي بالأخذ والرد، وخلط الأوراق، في بيئة الشرق الأوسط الحبلى بالتحولات، فصدر عن المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة إعلان "البرنامج السياسي المرحلي" – ويعرف أيضا بـ"برنامج النقاط العشر" – الذي تبنى فكرة إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي[77].

بدى أن هذا التوجه أتى من مؤدى قناعة رسمية فلسطينية بأن حرب أكتوبر 1973، وإن لم تشهد كسابقاتها من حروب نظامية انتصار للعسكرية الإسرائيلية، فهي لم تؤدِ إلى تحقيق نصر على العدو الصهيوني، يفرض عليه أن يعطي الفلسطينيين أرضهم وينسحب منها طوعا[78]. ذلك أنه حتى القرار العربي الجريء لاستعمال "سلاح النفط"، فيما عرف بـ"الأزمة النفطية"[79]، وعلى الرغم من الصدى الذي أحدثه لصالح القضية الفلسطينية، من حيث تبدل مواقف بعض الدول لصالح دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، فأنه سرعان ما أتى بنتائج عكسية على الصعيدين المادي والمعنوي، ولم يؤد هذا "السلاح" الغرض الذي استعمل لأجله، وهو انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ونجد في القابل أن الولايات المتحدة قد خرجت سريعا من الأزمة، "منتصرة" على منافسيها الاقتصاديين في أوروبا إضافة إلى الصين[80].

---

[77]: انظر بهذا الخصوص، وفي معنى ومشتملات المرحلة الانتقالية: Faris, Op, p. 5-6, 24-27. و:

Muslih, Muhammad. (1997). "A Study of PLO Peace Initiatives: 1974-1988". In: "The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Solution". Avraham Sala and Moshe Ma'oz (Editors). New York: St. Martim's Press, p. 38-41

حاول صلاح خلف، الخطيب المفوه، تبرير أي مسلك من هذا القبيل قبل أربعة أشهر من انعقاد دورة المجلس الوطني التي شهدت الإعلان عن البرنامج المرحلي، بقوله: أن ميزان القوى المحلي والدولي يتطلب تجاوبا فلسطينا بهذا الاتجاه، ذلك أن "المرحلية" في النضال قد خاضتها جملة من التجارب الثورية كالفيتناميين والكوريين والروس (صلح برست لتوفسك). انظر: خلف، مرجع سابق، ص 217

[78]: أبو حسنة، نافذ. (2009). "تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية". في: "منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء". بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 32

[79]: تمثل ذلك بقيام مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، (تشرين أول/ أكتوبر – تشرين ثاني/ نوفمبر 1973)، بإصدار جملة من القرارات المتعاقبة بخفض الإنتاج، وزيادة الأسعار، ومقاطعة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وردويسيا، والبرتغال، بسبب دعمهم لإسرائيل في الحرب. انظر:

Frangi, Abdallah. (1983). "The PLO and Palestine". T: Paul Knight. London: Zed Books Ltd., p. 136-137

[80]: انظر: مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (1978). "الولايات المتحدة والمشرق العربي". سلسلة عالم المعرفة (4). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 213–214

إن ما جاء به البرنامج السياسي المرحلي لا يعتبر تكتيكا مراوغا بقدر ما هو تحول في الفكر السياسي الفلسطيني، وإن كان لم يأتي طواعية بالكامل. فقد أدركت قيادة المنظمة ما ستعانيه من الحصار العربي على المقاومة الفلسطينية، الذي بدأت أولى مشاهدة عقب الاستجابة العربية لخطط المبعوثين الأمريكيين للسلام في الشرق الأوسط منذ 1970، وبعثة كيسنجر خصوصا[81]، بالإضافة إلى إقصاء منظمة التحرير عن المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، المنعقد في كانون أول/ ديسمبر 1973، بمشاركة الأردن ومصر وإسرائيل، ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، وتغيب سوريا[82].

كما وجدت المنظمة، تجاوبا والبعد الدولي الرسمي الذي لمحت بوادره في الأفق القريب، من خلال الاعترافات على المستويين الإقليمي والدولي، أنه بات من الضروري التركيز على صنع سياسة خارجية تتلاءم والظروف الدولية، وبالتالي التركيز على الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع[83]. ذلك مع يقينها أن الانجاز المتحقق على المستوى الدولي هو في المقام الأول نتاج وثمر لمحصول الكفاح المسلح[84]. هذا ولا يخفى أن المنظمة هدفت أيضا من خلال هذا التحول الفكري، وهذه الجهود الدبلوماسية، إلى مناهضة ورفض أدعياء التمثيل للشعب الفلسطيني من غير منظمة التحرير، وخصوصا الأردن[85].

من إيجابيات هذه الأزمة هي "الثروة المالية" المتحققة للدول العربية النفطية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كمستفيد ثاني فيما سغيدق عليها منها، و"الثورة الإعلامية" بلفت أنظار العالم للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

[81]: Abraham, Sameer. (1979). "The PLO at the Crossroads: Moderation, Encirclement, Future Prospects". MERIP Reports, No. 80, p. 8-9

[82]: انظر: صايغ، يزيد. (2003). "الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 467–468. و: عمرو، حسام غازي. (1994). "الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية: بحث في جذور العلاقة 1969–1992". الخليل: رابطة الجامعيين، ص 29. و: مصطفى، مرجع سابق، ص 218

[83]: See: Hovsepian, Op, p. 78-80. And: Frangi, Op, p. 138

[84]: صرح شفيق الحوت (رئيس البعثة الإعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة سابقا) في مقابلة صحفية أجريت معه في ذات الشهر الذي منحت فيه المنظمة مركز المراقب في الأمم المتحدة في تشرين ثاني/ نوفمبر 1974، أن المنظمة تدرك جيدا أنه تمت دعوتها، من قبل الجمعية العامة، بفضل ما قدمه رجالها من تضحيات في الكفاح المسلح، وهي وإن كانت ستركز على الجهد الدبلوماسية إلا أنها لن تتخلى عن الكفاح المسلح. انظر:

El-Hout, Shafik. (1974). "The PLO at the UN and in the Future". MERIP Reports, No. 33, p. 28

[85]: Abraham, Op, p. 6

وهكذا فقد جهدت منظمة التحرير، منذ منتصف السبعينيات، لإشراكها في التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط، فحاولت المنظمة منتصف العام 1973، فتح حوار مع الإدارة الأمريكية عن طريق مبعوثها إلى المنطقة هنري كيسنجر، ولكن محاولاتها باءت بالفشل[86]. بل في المقابل ذهب الولايات المتحدة، في العام ذاته، إلى إبرام مذكرة تفاهم (اتفاق/ وعد) مع إسرائيل تعهدت بموجبها بعدم الحوار أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بحق إسرائيل في البقاء، والقبول بقراري مجلس الأمن (242) و(338). إضافة إلى تعهد الولايات المتحدة بالتصدي لأي مبادرة، في مجلس الأمن، من شأنها إدخال تغييرات على الشروط التي قام عليها مؤتمر جنيف، أو تعديل قراري مجلس الأمن المذكورين[87]، وهو ما كانت تسعى إليه منظمة التحرير.

وبذلك صير نحو التوجه إلى إجراء اتصالات غير مباشرة بين الطرفين من خلال أكاديميين فلسطينيين يحملون الجنسية الأمريكية[88]، وأعضاء في الكونغرس الأمريكي[89]. وفي هذا السياق بدأت مبادرات حوار غير رسمي بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية/ يهودية، وغالبا ما كانت من خلال طرف ثالث، إلا أن هذه الاتصالات لم تغادر نطاق ما يمثله أطرافها كمفكرين ومثقفين ذوي توجه ليبرالي أو يساري، وإن كان المجلس الوطني قد بارك مثل هذه الجهود في دورته الثالثة عشر (1977)[90]، وقد أصدر بيانا دعا فيه إلى إجراء اتصالات مع القوى اليهودية بما يتلاءم ومصلحة الشعب الفلسطيني، مؤذنا بذلك – على حد وصف البعض – لبداية التنسيق لمشروع السلام.

---

[86]: Cobban, Op, p. 235

[87]: انظر: عبد ربه، حسن. (1999). "غصن الزيتون الفلسطيني: القدس، مدريد، واشنطن". بيت لحم: دار البيان، ص 36–37. وأيضا: عمرو، مرجع سابق، ص 31. و: ربيع، محمد عبد العزيز. (1995). "الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي: الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية". عمان: دار الجليل للنشر، ص 30

[88]: أبرزهم إدوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد، ووليد الخالدي. وقد حاولت الإدارة الأمريكية التغطية على هذه الاتصالات بالقول بأنهم مواطنين أمريكيين، ولكن كان باد للجميع ولاء هؤلاء الأشخاص لمنظمة التحرير، بل وعضوية بعضهم في المجلس الوطني. انظر:

Green, Jerrold. (1989). *Foreword* of: "The International Relations of The Palestine Liberation Organization". Augustus Norton and Martin Greenberg (Editor). Carbondale and Edwardsville (USA): Southern Illinois University Press, p. x

[89]: من ذلك لقاء السيناتور "فولبرايت" ببعض قادة المقاومة الفلسطينية، في بيروت، بعد فترة قصيرة من حرب أكتوبر. ومن ذلك أيضا، ولكن في العام 1976، لقاء عدد من أعضاء الكونغرس بالرئيس عرفات. انظر: Nassar, Op, p. 154. وأيضا:

Amos, John. (1980). "Palestinian Resistance: Organization of a Nationalist Movement". New York: Pergamon Press, p. 274-275

[90]: انظر: خليفة، مرجع سابق، ص 89–90. وأيضا: Abraham, Op, p. 6.

في العام 1977، وبقدوم "جيمي كارتر" على رأس الإدارة الأمريكية، وتصريحه بالحاجة إلى "حل الصراع العربي – الإسرائيلي"، وضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من "أرض وطنية – Home Land"، تفاءلت الرسمية الفلسطينية على الرغم من انتقادها لهذا المصطلح المبهم[91]، وأخذت تتجاذب مع الإدارة الأمريكية الحوار غير المباشر حول شروط الوساطة الأمريكية لذلك، وقد طالبت باعتراف المنظمة بالقرار (242)، بينما كان الموقف الفلسطيني الرسمي بقبول صيغة معدلة من هذا القرار[92]، ذلك كله في ظل أجواء انتقاد من قبل المعارضة الفلسطينية والنظام السوري.

عقب ذلك ذهب "كارتر" باتجاه التشكيك في وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وتطور الموقف سلبا عندما صرح "بريجنسكي" (مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي) بعبارته الشهيرة "Bye Bye PLO"، وبذلك عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط (1977) بإقصاء المنظمة، وليستقر الموقف الأمريكي لصالح إسرائيل بقدوم إدارة "ريغان" (مطلع 1980) التي طرحت فكرة الحكم الذاتي وفقا للصيغة التي جاءت بها "كامب ديفيد" (1979)[93].

على الرغم مما قدمته منظمة التحرير من تحول سلمي في سياستها الخارجية منذ 1974، إلا أنه تم تصميم مؤتمر "كامب ديفيد" (1979) لتجاوزها[94]. وبتوقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية التي تمخض عنها هذا المؤتمر، واجهت منظمة التحرير مفترق طرق، وضعها على محك إعادة النظر في برنامجها المعتدل الذي بدأته في العام 1974، والاختيار بين الاستمرار في الاعتدال وخيارات أخرى لمواجهة التحديات الجديدة[95]. فذهبت في النصف الثاني من العام 1979 إلى إطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة للفوز بالاعتراف

[91]: انظر تعليق صلاح خلف: خلف، مرجع سابق، ص 316.

[92]: وجدت قيادة المنظمة في القبول بهذا القرار تنازلا باهض الثمن في مقابل هدف محدود هو الحوار مع الولايات المتحدة، وإنها اذا ما فرضت بهذه الورقة التفاوضية الآن ماذا سيطلب منها عقب بدأ الحوار. انظر: خلف، مرجع سابق، ص 316–317.

[93]: صايغ، مرجع سابق، ص 472–474، 597–604. وأيضا: Cobban, Op, p. 237. و: Amos, Op, p. 274. و: عمرو، مرجع سابق، ص 37–42. و: عبد ربه، مرجع سابق، ص 38.

[94]: Rubin, Op, p. 51

[95]: See: Abraham, Op, p. 5-7

الأوروبي بالمنظمة، ولتحفيز السياسات الأوروبية الخارجية على المشاركة الايجابية في جهود السلام في الشرق الأوسط.

وصولا حتى مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر مدريد للسلام مطلع التسعينيات، لم تدخر المنظمة أي وسيلة لدعم الجهود الدبلوماسية والحلول السلمية، حتى وصل بها الأمر إلى استثمار وتسخير الأعمال العسكرية في دعم النشاط الدبلوماسي، باحثة عن موضع مجلس في أي مباحثات للسلام، وقد راوحت بذلك بين النجاح والفشل[96]. وقد قدمت المنظمة جملة من التنازلات التي كانت تعتبر أوراقا أساسية للتفاوض، وهي الشروط سابقة الذكر التي أملتها الإدارة الأمريكية بفعل الضغوط الإسرائيلية، إضافة إلى "نبذ الإرهاب"، وذهبت قيادتي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال انعقاد هذا المؤتمر، إلى فتح حوارات سرية مباشرة، قادت إلى توقيع اتفاقية أوسلو، التي أقيمت بموجبها سلطة الحكم الذاتي في مرحلة انتقالية مرورا إلى تسوية الحل الدائم وإقامة الدولة الفلسطينية، وهي المرحلة التي طالت إلى اليوم.

---

[96]: من ذلك استعمال العمل العسكري "الاستعراضي" لإفشال أية مبادرة للسلام تقوم على استبعاد المنظمة، مثل ما شهده آذار/ مارس 1975، بالقيام بجملة من العمليات الفدائية استباقا لقدوم "كسينجر" إلى المنطقة، فيما كان يبرر فلسطينيا تحت شعار "تهديد السلام – The Threat of Peace". انظر: صايغ، مرجع سابق، ص 469، 513.

ومن ذلك أيضا الاتصالات غير المباشرة بين قيادة المنظمة والحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، خلال معركة الليطاني (آذار/ مارس 1978)، ومعركة تموز/ يوليو 1981، لتأمين ترتيبات وقف إطلاق النار. انظر: فياض، علي. (1996). "التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: من حلم الدولة الديمقراطية إلى مأزق الحكم الذاتي". الدراسات الفلسطينية، عدد 27، ص 158.

خلال هذه الفترة يُشار إلى وجود أشكال من "الاتصالات السرية" بين المنظمة والولايات المتحدة، كانت أبرزها الجهود والاتصالات التي قام بها "علي حسن سلامة"، قائد قوات "الـ17" المختصة بحماية الرئيس عرفات، بضباط في كالة الاستخبارات الأمريكية، منذ العام 1973. إذ يشير البعض إلى توقيع اتفاقية سرية بين استخبارات المنظمة ووكالة الاستخبارات الأمريكية، بعدم مهاجمة الأمريكان (انظر: Rubin, Op, p. 39). وقد عمل هذا الجهاز على حماية الدبلوماسيين والرعايا الأمريكيين (وبعض الأوروبيين) في بيروت خلال الحرب الأهلية، وأخلاهم خارج القطر. انظر:

Nassar, Op, p. 153. And: Cobban, p. 236. And: Rubin, Op, p. 39

هذا وكانت المنظمة قبل ذلك، في العام 1973، قد قامت بتأمين سلامة "كيسنجر" خلال زيارته للبنان، كذلك استعانت الولايات المتحدة، ما بين عامي 1974–1976، بمقاتلين من منظمة التحرير كحراس لأمن الشخصيات والمؤسسات الأمريكية في لبنان، عقب اغتيال سفيرها هناك (انظر: Amos, Op, p. 274. &: Cobban, p. 236)، وهناك من يشير إلى أنها كانت بموجب اتفاقية سرية (انظر: ربيع، مرجع سابق، ص 31).

وفيما يتعلق باغتيار السفير الأمريكي في لبنان، يشير صلاح خلف (أبو إياد) إلى هذه الحادثة، ويقول أنه بادر بشكل شخصي إلى التحقيق في عملية الاغتيال التي أودت أيضا بحياة المستشار الاقتصادي للسفير الأمريكي وسائقه اللبناني، ويقول أنه توصل إلى العملية كانت بتواطئ السائق مع مجموعة عرضت عليه نصيبا من مبلغ الفدية الذي ستطلبه مقابل الافراج عن المختطفين، إلا أن الجماعة كان لها مآرب أخرى تتمثل بدفع الولايات المتحدة إلى التدخل عسكريا في لبنان. انظر: خلف، مرجع سابق، ص 284–285

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

4 - الخاتمة

بالعودة إلى مقولة الرئيس عرفات – التي صُدرت بها الدراسة – بحقيقة "انتهاء جميع الثورات بتوقيع الاتفاقيات"، بمعنى الجنوح إلى المفاوضة والتسوية السلمية، وهي الحقيقة التي تلازم الجزء الآخر من عبارة الرئيس بـ"عدم المقدرة على الحصول على كل شيء"... نكاد نلخص بها فكرة هذه الدراسة، التي كانت تلك العبارة حافز البحث في هذا الموضوع.

إن حركات التحرر الوطني، باعتبارها إحدى أنواع الأشخاص الدوليين، ولقيامها أساسا على فكرة الصراع من أجل تقرير المصير، كانت الأبعد "نظريا" عن التسوية السلمية للصراع، وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها حضور فكر "المباراة الصفرية" – على النحو سابق الإشارة – الذي ينسف أساسا مبدأ الوسطية الذي تقوم عليه الأساليب السلمية لتسوية الصراع، ومن أبرز تلك الاعتبارات أيضا بنية وطبيعة هياكل كثير من حركات التحرر الوطني التي أصبغت بالطابع العسكري، حتى أن بعض التجارب الثورية، كالحالة الجزائرية، ذهبت إلى تأسيس منظمة سياسية إلى جانب المنظمة العسكرية، من أجل القيام بمهام المفاوضات والتسوية السلمية.

أما التجربة الفلسطينية، وهي التي مثلت فيها منظمة التحرير كلا الطابعين السياسي والعسكري، فقد عاد عليها ذلك – بتحليل الباحث – بايجابيات وسلبيات في الوقت ذاته، أما الايجابيات فتتمثل بالمحافظة على وحدة التمثيل للشعب الفلسطيني، واكتساب التأييد الشعبي والرسمي، والمزاوجة بين النشاط العسكري والدبلوماسي، وتوظيف كل منهما لدعم الآخر. وأما السلبيات فتمثلت بالحكم على قيادة المنظمة، ورئيس لجنتها التنفيذية تحديدا، بمسائلته سياسيا في العلاقات الدولية عن كل من النشاطات العسكرية بصفته القائد العام للثورة، وانهماكه دائما في تبرير قراراته العسكرية في ذروة الاتصالات الدبلوماسية، دون تتاح له إمكانية التعذر بمخالفته لقرار المؤسسة العسكرية وانتقادها. كذلك فقد أثرت فسحة الديمقراطية الثورية في بناء وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى عامل الانكشاف الداخلي لها أمام الأنظمة العربية الموجهة لبعض الفصائل المنضوية في المنظمة، أدى ذلك إلى التأثير في صنع السياسة الخارجية للمنظمة، وتبنيها للخيارات السلمية، التي كانت في أغلب الأحيان موضع انهماك تلك الفصائل بالعمل على إجهاضها.

على صعيد العلاقات الصراعية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية التي دخلت معها في أزمات سياسية، ومواجهات عسكرية أحيانا، فقد كانت المنظمة حريصة دائما على تسوية الصراع سلما، وقد دفعها إلى ذلك المصالح المشتركة، وتشتت رعاياها على جغرافيات هذه الدول، يضاف إليها عدم قطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل وسمي بينها وأي من هذه الدول التي أبقت على التمثيل الفلسطيني لديها، وإن خفضته، وجمدته، في ذروة الأزمات، باستثناء قرار المنظمة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، كما سبق وأشير.

وهكذا، وعلى الرغم من بعد فكر حركات التحرر الوطني نظريا عن مقاربات التسوية السلمية، نجد منظمة التحرير الفلسطينية، في الممارسة، وأسوة بأغلب التجارب التحررية، قد جنحت إلى التسوية السلمية للصراع، إلا أن خصوصية القضية الفلسطينية التي تقاطعت عندها مختلف السياسات العالمية، وعلى الرغم من النجاحات المتحققة في المقدمات، جاءت بنتائج أقل نجاحا مما تحقق لصالح تجارب تحررية أخرى، وما زال الفلسطينيون يحثون الخطى إلى إقامة دولتهم المنشودة، في ظل موقف إسرائيلي متشدد تجاه تقديم أية تنازلات أو حلول وسطية، مما دفع القيادة الفلسطينية إلى إعداد العدة للتوجه إلى الأمم المتحدة لإعلان قيام الدولة بموجب قرار من هذا المحفل الدولي الموسع، أسوة بتجارب تحررية أخرى، أبرزها النموذج الناميبي، وهي في مشروعها ذلك تشرع في اللعب بالورقة الأخيرة التي بقيت بيدها، لتلوح بها أمام الطرف الإسرائيلي داعيته لمباشرة التفاوض الجدي لحل النزاع.

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

5 - قائمة المراجع

أولا– باللغة العربية:

ابراش، إبراهيم. (1989). "مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". **الوحدة**، عدد 53.

ابراش، إبراهيم. (2004). "مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور". **السياسة الدولية**، مجلد 39، عدد 157.

الأشعل، عبد الله. (1988). "**المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية**". القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو حسنة، نافذ. (2009). "تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية". في: "**منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**". بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

البديري، موسى. (1994). "هامبتي دامبتي: الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية". في: "**حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**". برهان غليون وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البرغوثي، معين. ورشاد توام. (2010). "**النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: التشريعات الناظمة للأمن والقضاء الثوري**". سلسلة القانون والأمن (3). رام الله: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت.

توفيق، سعد حقي. (2000). "**مبادئ العلاقات الدولية**". عمان: دار وائل للنشر.

جار، تيد روبيرت. وجاك جولدستون. (2003). "مقارنات ودلالات سياسية". في "**ثورات أواخر القرن العشرين**". تحرير: جاك جولدستون، وتيد روبيرت جار، وفاروق موشيري. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أو شهيوة، ومحمود محمد خلف. بنغازي: دار الرواد.

حافظ، محمد شوقي عبد العال. (1992). "**الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي**". [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسن، هيثم موسى. "**التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية**". رسالة دكتوراه في الحقوق من جامعة عين شمس، بإشراف الدكتور عبد العزيز محمد سرحان. 1999.

حسين، عدنان السيد. (1998). "**حق تقرير المصير: القضية الأرمنية نموذجا**". بيروت: مركز الدراسات الأرمنية.

ختاوي، محمد. (2008). "دبلوماسية المقاومة: ما يمكن تعلمه ولو بعد نصف قرن". **العرب الأسبوعي**، 2008/7/19.

خلف، صلاح. (1980). "**فلسطيني بلا هوية**". اريك رولو (محاور). ت: نصير مروة. القدس: مؤسسة صيام للدعاية والنشر.

خليفة، محمد أحمد. "**منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني**". رسالة ماجستير في التاريخ، بإشراف: عبد العزيز عياد. كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، 2005.

ربيع، محمد عبد العزيز. (1995). "**الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي: الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية**". عمان: دار الجليل للنشر.

رفعت، أحمد محمد. وصالح بكر الطيار. (1998). "**الإرهاب الدولي**". باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي.

سرحان، عبد العزيز محمد. (1989). "**مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية: دراسات في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي**". القاهرة: دار النهضة العربية.

سعد الله، عمر إسماعيل. (1986). "**تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر**". الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

سلطان، حامد. وعائشة راتب. وصلاح الدين عامر. (1987). "**القانون الدولي العام**". القاهرة: دار النهضة العربية.

سليم، محمد السيد. (2002). "السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية". في: "**السياسات الخارجية للدول العربية**". علي الدين هلال، وبهجت القرني (تحرير). ت: جابر سعيد عوض. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

سيغال، جيروم. (1989). "**تكوين الدولة الفلسطينية: إستراتيجية للسلام**". القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا).

شحادة، محمد. (1988). "العلاقات ين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني: 1964-1967". **الكاتب**، عدد 102.

الشريف، صالح. (2000). "تقرير المصير: دراسة فقهية مقارنة". **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، مجلد 14.

صايغ، يزيد. (2003). "**الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الطائي، عادل أحمد. (2009). "**القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص**". عمان: دار الثقافة.

طلاس، مصطفى. وبسام العسلي. (1984). "**الثورة الجزائرية**". دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

عبد ربه، حسن. (1999). "**غصن الزيتون الفلسطيني: القدس، مدريد، واشنطن**". بيت لحم: دار البيان.

العسلي، بسام. (1986). "**نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي**". ط 2. بيروت: دار النفائس.

عريقات، خالد. (1992). "**منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية**". موسكو: دار التقدم.

عكاوي، ديب. (1997). "**حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة**". عكا: مؤسسة الأسوار.

عكاوي، ديب. (2002). "**القانون الدولي العام**". عكا: مؤسسة الأسوار.

علوان، محمد. ومحمد الموسى. (2008). "**القانون الدولي لحقوق الإنسان: المصادر ووسائل الرقابة**". الجزء الأول. عمان: دار الثقافة.

عمرو، حسام غازي. (1994). "**الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية: بحث في جذور العلاقة 1969-1992**". الخليل: رابطة الجامعيين.

غريمال، هنري. (1994). "**حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا: منذ 1919 وحتى الوقت الحاضر**". دراسات سياسية وفكرية (16). ت: صباح كعدان. دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

الغنيمي، محمد طلعت. (1993). "**الغنيمي الوسيط في قانون السلام**". الإسكندرية: منشأة المعارف.

الفتلاوي، سهيل حسين. (2009). "**الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة**". عمان: دار الثقافة.

فرج، عصام الدين. (1998). "**منظمة التحرير الفلسطينية: 1964-1993**". المعادي: مركز المحروسة لبحوث والتدريب والنشر.

فضل، سلمان قادم آدم. (2002). "**حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات أريتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان**". دراسات استراتيجية (78)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

فياض، علي. (1996). "التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: من حلم الدولة الديمقراطية إلى مأزق الحكم الذاتي". **الدراسات الفلسطينية**، عدد 27.

قاسم، أنيس فوزي. (1981). "الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام". **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد 114.

القراعين، يوسف محمد يوسف. (1983). "**حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير**". عمان: دار الجليل للنشر.

كتن، هنري. (1999). "**قضية فلسطين**". ت: رشدي الأشهب. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية.

كوبان، هيلينا. (1984). "**المنظمة تحت المجهر**". ت: سليمان الفرزلي. لندن: منشورات هاي لايت.

نمر، أحمد. (1985). "**منظمة التحرير الفلسطينية كشخص في القانون الدولي المعاصر**". القدس: نقابة المحامين.

المجذوب، محمد. (2004). "**القانون الدولي العام**". ط 5. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

مزيودات، الحارث. (1988). "مشاركة حركات التحرر الوطني في الدبلوماسية المتعددة الأطراف: منظمة التحرير الفلسطينية". **الصداقة**، عدد 5.

مزيودات، الحارث. (1989). "**دولة فلسطين: 5 دراسات قانونية حول فلسطين في الأمم المتحدة**". تونس: الإعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (1978). "**الولايات المتحدة والمشرق العربي**". سلسلة عالم المعرفة (4). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ثانيا – باللغة الإنجليزية:

Abraham, Sameer. (1979). "The PLO at the Crossroads: Moderation, Encirclement, Future Prospects". **MERIP Reports**, No. 80.

Amos, John. (1980). **"Palestinian Resistance: Organization of a Nationalist Movement"**. New York: Pergamon Press.

Becker, Jillian. (1984). **"The PLO: The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization"**. New York: ST Martins Press.

Bell, J. Bowyer. "Contemporary Revolutionary Organizations".

Cobban, Helena. (1984). **"The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics"**. Cambridge: Cambridge University Press.

El-Hout, Shafik. (1974). "The PLO at the UN and in the Future". **MERIP Reports**, No. 33.

Faris, Fuad. (1974). "A Palestinian State?: Notes on the Palestinian Situation after the October War". **MERIP Reports**, No. 33.

Frangi, Abdallah. (1983). **"The PLO and Palestine"**. T: Paul Knight. London: Zed Books Ltd.

Glazier, David W. (2010). **"War of National Liberation"**. Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, Heidelberg and Oxford University Press. (14.12.2010) www.mpepil.com.

Greenwood, Christopher. (1987). "The Concept of War in Modern International Law". **The International and Comparative Law Quarterly**, Vol. 36, No. 2. British Institute of International and Comparative Law, Cambridge University Press, JSTOR (22.12.2010).

Green, Jerrold. (1989). *Foreword* of: **"The International Relations of The Palestine Liberation Organization"**. Augustus Norton and Martin

Greenberg (Editor). Carbondale and Edwardsville (USA): Southern Illinois University Press.

Higgins, Noelle. (2009). "The Regulation of Armed Non-State Actors: Promoting The Application of The Laws of War to Conflicts Involving National Liberation Movements". **Human Rights Brief**, Westlaw International. (11.01.2011) http://international.westlaw.com.

Hovsepian, Nubar. **"Palestinian State Formation, Political Rent, and Education Policy: Development and the Construction of Identity"**. PhD Thesis, Major Professor: Kenneth Erickson. The City University of New York - The Graduate Faculty in Political Science, 2004.

Muslih, Muhammad. (1997). "A Study of PLO Peace Initiatives: 1974-1988". In: **"The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Solution"**. Avraham Sala and Moshe Ma'oz (Editors). New York: St. Martim's Press.

Nasaar, Jamal. (1991). **"The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to The Declaration of Independence"**. New York: Praeger Publishers.

O'Brien, William. (1995). "The Rule of Law in Small Wars". **Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 541. *Sage Publications, Inc.* and *American Academy of Political and Social Science* are collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access to *Annals of the American Academy of Political and Social Science.* (23/12/2010).

Pavlova, Elena. (2006). **"From Counter-Society to Counter-State: Jemaah Islamiyah According to PUPJI"**. Institute of Defense and Strategic Studies, Singapore. (23/2/2011) http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=27881.

Rubin, Barry. (1994). **"Revolution Until Victory?: The Politics and History of The PLO"**. London: Harvard University Press.

Salim, Qais. (1974). “Resistance and National Self-Determination in Palestine”. **MERIP Reports**, No. 28.